

الجنوب اللبناني وخارطة الاستيطان الصهيوني

علي شعيب (*)

الجذور التاريخية للأطماع الصهيونية في الجنوب

إذا كانت الحركة الصهيونية قد قطعت أشواطاً في تحقيق مشروعها الاستيطاني في فلسطين وجعلها وطناً قومياً لليهود، فإن خارطة هذا الوطن لم تتخذ الشكل النهائي بل تتوق إلى مزيد من التوسع وبما يتلاءم وتطلّعات هذه الحركة البعيدة المدى. وتندرج الممارسات الإسرائيلية اليومية على تنوعها في جنوب لبنان في خانة هذه التطلّعات التي ترتقي زمنياً إلى بدايات التفكير الصهيوني بإنشاء كيان قومي صهيوني في فلسطين. ولكن أسلوب تحقيق هذه التطلّعات يختلف من مرحلة إلى أخرى في إطار استراتيجية مرتبهة ببقاء الكيان الصهيوني واستمراره. وترتكز هذه التوسعات على منطلقات دينية تتمثل في أوصاف «أرض الميعاد» الوارد ذكرها في التوراة والتي تضع الجنوب اللبناني ضمن حدود هذه الأرض. لقد اتخذت الحركة الصهيونية من العهد القديم مستنداً تاريخياً يندرج في سياق تبرير عدوانهم واغتصابهم للأرض. ولذلك، فإن أفضل الحدود المناسبة هي تلك التي تتوافق والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية والتاريخية الصهيونية معاً. ويقول بيغال آلون «إن الرابطة التاريخية ذات أهمية عظمى... فهي الأساس المعنوي والسياسي للحصول على أراضٍ جديدة للشعب اليهودي تحت السيادة الإسرائيلية»⁽¹⁾.

عندما قام هنري فرنك وفئة من ذوي الشهرة وكبار الرأسماليين اليهود في أوروبا بتأسيس جمعية «باسم الشركة الاستعمارية اليهودية»⁽²⁾ عام 1890 وبهدف إنقاذ أبناء

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية كلية الآداب - الفرع الخامس - قسم التاريخ.

(1) جنوب لبنان - ماساة وصمود، دراسة وثائقية، بيروت، 1981، ص 29.

(2) قام بتأسيس الجمعية: تارسييس ليثون، فرنسيس فيليسيون، إدمون لاهمن، سلمون راينايف، هنري فرنك =

ديانتهم من نفور المجتمعات الأوروبية منهم، فقد طرحوا عدة خيارات لتهجيرهم وإسكانهم في أصقاع بعيدة عن هذه الأجواء المشحونة بالكراهية، منها مناطق في أفريقيا وفي قارة أميركا وكذلك في السلطنة العثمانية، وشملت الدعوة لاستيطان فلسطين منطقة جنوب لبنان.

عام 1891 اقترح ماكس بونهايمر توطين يهود أوروبا الشرقية في المنطقة الخصبة التي يخترقها نهر الليطاني حيث يوفر لها المياه الكافية⁽³⁾. وفي معرض نشر الحركة الصهيونية دعواها الرامية للسيطرة على فلسطين عام 1895 أشار الدكتور مندرس في جريدة أميركا الشمالية إلى أن صور وصيدا وبيروت هي من المدن اليهودية. وعندما اتخذت الحركة الصهيونية في مؤتمر بال بسويسرا عام 1897 قرارها الشهير بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود لم يكن القصد جغرافيتها التي سيرسم خارطتها الانتداب الإنكليزي، بل أوضح معالمها سفير السلطنة العثمانية في برلين بتاريخ 7 آب 1900 ضمن رسالة ورد فيها «ليس من مجال للأوهام حول الصهيونية على الرغم من العموميات الواردة في خططهم، فإن الصهاينة يسعون لإنشاء دولة يهودية كبرى في فلسطين سوف تتسع لاحقاً على الأقطار المجاورة»⁽⁴⁾.

إن وضع الحركة الصهيونية مشروعاً استيطانياً لأمم بعيد يتخذ من فلسطين مركزاً يتوسّع فيما بعد في جوارها الجغرافي. وندارة جداً الادعاءات الصهيونية التي تستنكف عن شمول جنوب لبنان ضمن حدود الكيان العبري المنتظر. وفي عام 1902 طالب تيودور هرتزل من الباب العالي العثماني بالإضافة إلى فلسطين بعض المناطق المحيطة بها التي تشكل وإياها كما يقول كلاً موحداً⁽⁵⁾. وأشار شاهين مكاريوس في كتاب أصدره في مصر عام 1904 وتحت عنوان تاريخ الإسرائيليين عن جهود اليهود للسيطرة ليس فقط على فلسطين وإنما أيضاً على جنوب لبنان⁽⁶⁾. وقد تلازمت الادعاءات مع شراء الأراضي على الحدود اللبنانية مع شمال فلسطين. عام 1908 أشارت جريدة ثمرات الفنون أن البارون روتشيلد اشترى قرية المطلّة إحدى قرى قضاء مرجعيون - لمالكا جبور رزق الله من صيدا - دون الاعتبار لموقف سكانها من الدروز الذين راحوا

= وغيرهم.

انظر: عزيز بك: سوريا ولبنان في الحرب العالمية، تعريب فؤاد ميدان، بيروت، 1933، ص 45، دون ذكر دار النشر.

(3) أمين محمود: «مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى»، مجلة عالم المعرفة، الكويت، 1984، رقم 74، ص 198 - 199.

(4) International Journal of Middel-East studies, vol. 14 (1982), pp. 329-333.

(5) الشيخ يوسف الخازن: الدولة اليهودية في فلسطين، ترجمة غسان الخازن، دار مختارات، بيروت، 1987، ص 78.

(6) حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1867 - 1909، جامعة بيروت العربية، 1978، ص 15.

يقاومون المسألة بالتعاون مع أنسابائهم⁽⁷⁾. وشغل كفرسبلي، منصب وكيل مستعمرات البارون في شمال فلسطين. وقد زاره الوالي العثماني جمال باشا وهو في طريقه من بلدة الطيبة إلى الجولان للقاء الأمير محمود الفاعور⁽⁸⁾. وبموازاة ذلك ارتبط نشاط الحركة الصهيونية في سعيها لقيام الوطن القومي اليهودي بمسألة الحدود الشمالية لهذا الوطن حيث مصادر المياه الضرورية لاستيعاب الهجرة اليهودية إلى فلسطين ولاعتماد التخطيط الاقتصادي آنذاك اعتماداً أساسياً على الزراعة. وشكّل الاستيلاء على المنطقة التي يخترقها نهر اللباني حيزاً مهماً من دائرة اهتمامات الحركة ولا يزال. وبعد إعلان وعد بلفور عام 1917 أصدر بن غوريون وبن زفي كتابهما أرض إسرائيل وقد لحظا فيه متصرفية جبل لبنان الحدود الشمالية للدولة العبرية⁽⁹⁾. فيما وضعت اللجنة التي شكلتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، والمؤلفة من بريطانيين وصهاينة مقترحات لحدود فلسطين الشمالية من نهر اللباني إلى بانياس⁽¹⁰⁾. وفي عام 1919 وضع الضابط الإنكليزي ماينزهاجن مشروعاً رفعه إلى حكومته اقترح فيه تأسيس دولة يهودية تمتد من صور في الشمال إلى عمان في الشرق وقناة السويس في الغرب⁽¹¹⁾. وتجسّد المذكرات المرسلة من قبل حاييم وايزمان إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا عام 1919 وتلك المرسلة من بن غوريون باسم اتحاد العمال الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني عام 1920 بالإضافة إلى رسالة زعماء الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية إلى الرئيس الأميركي، اعتراضهم على اتفاقية سايكس - بيكو لأنها تحرم الوطن القومي اليهودي المزعوم من الحقوق الاستيطانية ومنابع المياه ولا سيما نهر اللباني ومناطق جبل حرمون كما ينبغي أن تشمل في الشرق على سهل الجولان وحمّار⁽¹²⁾. وتزامنت هذه الطروحات مع مقالة للشيخ يوسف الخازن تتّصف بمسحة من التنبؤ والفراة عندما تناول ديناميكية الدولة اليهودية المنتظرة «لا يمكن أن يكون رسم حدود الدولة الجديدة - وهذا بين الأسباب - إلاّ اعتباطاً، وسيتلاءم بشكل تقريبي والحاجات الاقتصادية الأولى، دون أن يكون في وسعه تلبية تطلعات الصهاينة البعيدة المدى... لا يمكن والحالة هذه إيقاف مثل هذه الحركة (التوسعية) متى سالت شهيتها في منتصف الطريق... ولنلاحظ أن المنظمات الصهيونية لا تكتفي، منذ الآن، باستعمار فلسطين بل هي تدخل سوريا وشبه جزيرة سيناء في إطار مشاريعها... هذا سيكون الصراع ضد التوسعية الصهيونية صعباً وغير خالٍ من المفاجآت»⁽¹³⁾.

(7) جريدة ثمرات الفنون، 19 آذار، 1908، بيروت.

(8) يوسف يزبك: أوراق لبنانية، المجلد الثاني، دار الرائد اللبناني، بيروت، 1983، ص 137 - 138.

(9) أسعد رزق: إسرائيل الكبرى، بيروت، 1968، ص 324.

(10) عبد الله التميمي: «الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي»، مجلة عالم المعرفة، 1983، الكويت، ص 136.

(11) أنيس صايغ: الهاشميون والقضية الفلسطينية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1966، ص 26.

(12) د. سامر نحيم - خالد حجازي: «أزمة المياه في المنطقة العربية»، مجلة عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص 120.

(13) الشيخ يوسف الخازن، مصدر مذكور، ص 30.

الادعاءات الصهيونية وترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين

كما هو ثابت تاريخياً عشية ولادة لبنان الكبير عام 1920 غياب كل أثر للحدود مع فلسطين، بل كان قضاء صور ومرجعيون - في أواخر السيطرة العثمانية - يشملان مناطق في الجنوب اللبناني إلى جانب مناطق شاسعة في شمال فلسطين تعود بمعظم ملكيتها إلى العائلات الإقطاعية البيروتية ولا سيما في سهل الحولة. وحاولت الحركة الصهيونية النفاذ إلى جنوب لبنان من خلال الالتباس الحدودي دون الاعتبار لحق ملكية اللبنانيين فضلاً عن مراهنتها على تساهل بعض دعاة الكيانية اللبنانية المناوئة للعروبة في ادعاءاتها في الجنوب. وهذا ما نتلمسه في مذكرة البطريرك الحويك بتاريخ 1920/1/28 إلى بول كاميون حيث يطرح نهر القاسمية كاحتمال لحدود لبنان الجنوبية إذا تعذر جعل الناقورة النقطة الساحلية لهذه الحدود⁽¹⁴⁾.

تجدر الإشارة أن سياسة فرنسا في مفاوضاتها مع بريطانيا لرسم الجدد بين مناطق نفوذهما في المشرق كانت محكومة بالخريطة التي وضعتها قيادة أركان حرب الجيش الفرنسي عام 1860 لحدود لبنان الكبير، «البحر المتوسط غرباً بما فيه جميع السواحل والثغور حتى سطح الجبل الشرقي وجوار دمشق شرقاً وبلاد الحصن وعكار حتى بحيرة حمص شمالاً وآخر بلاد بشارة حتى بركة الحولة جنوباً»⁽¹⁵⁾. وقد قاربت حدود هذه الخريطة ما تمّ إنجازه في اتفاقية سايكس - بيكو عام 1916. وهذا ما أثار حفيظة الحركة الصهيونية التي اعتبرت أن بريطانيا قد تنازلت عن أرض تقع ضمن جغرافية أطماعها. في أوائل عام 1921 كتب حاييم وايزمان إلى تشرشل في شأن الاتفاق مع فرنسا بأنه «حرم فلسطين من الوصول إلى اللباني وحرّمها امتلاك أعالي نهر الأردن ونهر اليرموك وسلبها السهول الخصبة شرقي بحيرة طبريا. هذه السهول التي كانت تعتبر أحد أهم الأماكن الواعدة لاستيطان يهودي واسع النطاق»⁽¹⁶⁾.

في هذه الفترة خاضت الحركة الصهيونية صراعاً على عدة جبهات للاستيلاء على منطقة اللباني منها التدخل لدى بريطانيا لتعديل الحدود والقيام بشراء الأراضي من العائلات اللبنانية التي تملك مساحات شاسعة في شمال فلسطين فضلاً عن ولوج أساليب أخرى عملانية ودعائية لتنفيذ خططها التوسعية في هذه المنطقة ولاستكشاف مدى التنازلات الفرنسية في هذا الموضوع.

في 2 أيلول 1921 أجرى مراسل مجلة العالم الإسرائيلي الصادرة في بيروت حواراً

(14) عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان، دار الجيل، بيروت، 1985، ص 43.

(15) جريدة رحلة الفتاة، 9 أيلول 1933، رحلة.

(16) دافيد فرونكين: سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1922، ترجمة أسعد الياس، دار الرئيس، لندن، طبعة 1992، ص 577.

مع المندوب السامي الفرنسي يكشف مدى الإصرار الصهيوني لبلوغ أهدافه التوسعية في هذه المنطقة.

سأل المحرر: «ما رأيكم في نهر الليطاني واليرموك وهل ترينا الحكومة الفرنسية أثر انعطافها نحو فلسطين اليهودية؟»

أجاب المفوض السامي: «نحن نعتبر منذ آماد طويلة حماة لسوريا ولبنان... أما الليطاني فهو نهر سوري محض ينبوعه ومصبّه في أرض سورية. فلا يكون ظملاً بنا أن نترككم تحرمون لبنان من أهم أنهاره التي ليست في أراضي فلسطين». ويستطرد «أن أراضي الحولة هي ذاتها على ما أعلم جزءاً من حكومة لبنان وقد راجعت السيد كليمنصو حتى لا يحرم سوريا من هذه الأراضي» لكن المفوض السامي اقترح «أن تستأجر الحركة الصهيونية مياه الليطاني».

وفي 15 أيلول من العام نفسه توجه محرر مجلة العالم الإسرائيلي إلى المفوض السامي الفرنسي بالسؤال التالي:

«هل الحكومة الفرنسية مستعدة لإجراء تسهيلات إذا أراد اليهود استعمار الأراضي الواقعة شمال حدود فلسطين؟»

الجواب: «لستم أول من سألني هذا السؤال... ستمضي آماد طويلة قبل أن تعمر فلسطين بالسكان. ومع ذلك فإنكم تشتغلون في معالجة ما يطرأ عليكم في تلك الأثناء... ولا يمكن أن نسمح بإسكان شعبكم في أرض تتمنون التوطن فيها»⁽¹⁷⁾.

في مطلع عام 1924 نجحت الحركة الصهيونية في قضم قرى لبنانية بأكملها إذ قدّمت إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين إلى المفوضية العليا الفرنسية في بيروت كتاباً ذكرت فيه أن الحدود القائمة بين فلسطين ولبنان يجب تعديلها وفقاً لمقررات سان ريمو في إيطاليا عام 1920، وعليه تألفت لجنة للنظر بطلب تعديل الحدود ضمت ممثلاً للانتداب البريطاني وآخر للانتداب الفرنسي والوجيه المرجعيوني مراد غلمية بصفته من كبار الملاك. وفي أول اجتماع عقدته اللجنة عرض المندوب البريطاني خريطة موقّعة من لويد جورج وكليمنصو وهي تضع منطقة الحولة في دائرة النفوذ البريطاني⁽¹⁸⁾ والتي تضم عدة قرى لبنانية كصلحا وهونين والمنصورة وغيرها. وأثار الاتفاق حفيظة سكان الحولة فوجّه سكانها برقية إلى الجنرال الفرنسي غورو يحتجون على هذا الإجراء باعتباره «أن علاقات الحولة بكاملها وتجاريتها بالأخص مع جديدة مرجعيون ومع القنيطرة ونرفض رفضاً باتاً بأن نكون تابعين إلى المنطقة الفرنسية وتحت حكم الدولة العلية فرنسة العظيمة، فضلاً عن ذلك نسترحم بأن تكون الحولة

(17) مجلة العالم الإسرائيلي، 11 أيلول و15 أيلول 1921، بيروت.

(18) سلام الراسي: لثلاث تضييع، طبعة ثانية، مؤسسة نوفل، 1997، ص 61.

مديرية تابعة لقضاء مرجعيون»⁽¹⁹⁾.

وتجدر الإشارة أن سكان منطقة الحولة لبنانيون وقيود نفوسهم موجودة في مرجعيون بموجب إحصاء سنة 1921. كما تدلّ الإحصاءات أن اللبنانيين كانوا يملكون المساحات التالية في سهل الحولة:

أهالي جديدة مرجعيون	14221 دونماً
أهالي كفرحلا	2007 دونماً
أهالي دير ميماس	1087 دونماً
أهالي حاصبيا	4441 دونماً
أهالي القليعة	210 دونماً
أهالي الطيبة	419 دونماً
متفرقات	200 دونماً

وكان من كبار الملاكين جورج نده الذي يملك 2577 دونماً في قرية الذوق الفوقاني والأمير خالد شهاب 1700 دونماً في قرية الناعمة⁽²⁰⁾. فضلاً عن أملاكه الأخرى في قرى متعددة في منطقة صفد مع أخيه الأمير أحمد⁽²¹⁾.

ولما كان الموقف الفرنسي متشدداً في مسألة تمدّد حركة الاستيطان الصهيوني تجاه جنوب لبنان، فإن الحركة استمرت بضبط إيقاع حركتها على نغم الاتجاه الدولي بصورة دقيقة منتظرة الظروف المناسب لقضم المزيد من الأراضي وفرض الأمر الواقع. ذلك ما كان يقلق سلطات الانتداب الفرنسي في بيروت. في 8 تموز 1924 أبرق المندوب السامي الفرنسي الجنرال ويغان إلى رئيس وزراء فرنسا بالتالي:

«... بدلاً من أن تقتصر الصهيونية على اجتذاب العناصر الإسرائيلية المشتتة إلى فلسطين، فإن بعض الصهاينة يطالبون الآن بأن تنضم جميع الأراضي التي يقطنها يهود إلى فلسطين... ولكن مناسبة التنازل الأخيرة عن «المطلّة» لفلسطين فإن مطالبات صهيونية جديدة أخذت تتعالى مستهدفة ضمّ جبل حرمون وجنوب البقاع. ومن جهة أخرى فقد بلغني أنباء عن قيام عدد من الصهيوينيين بشراء أراضٍ في جنوب دولتي لبنان الكبير ودمشق إلى أن وجدتني مضطراً للعمل على دراسة إمكانية إيقاف هذا التوسع»⁽²²⁾. لكن الحركة الصهيونية راحت تلتف على الموقف الفرنسي عبر علاقتها مع بعض دعاة الكيانية اللبنانية بإغرائهم بالدعم في مواجهة المدّ العروبي في لبنان. فبعد اعتلاء شارل دبّاس سدة الرئاسة في بيروت عام 1926 أعلن المكتب الرسمي الصهيوني

(19) فايز الرئيس: القرى الجنوبية السبع، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1985، ص 71 و72.

(20) سلام الراسي: مصدر مذكور، ص 65.

(21) وثيقة رقم (1).

(22) وليد المعلم: سوريا 1916 - 1946، طبعة أولى، دار طلاس، دمشق، 1988، ص 563.

في القدس أن رئيس الجمهورية اللبنانية التقى وقدأ صهيونياً يضم Keren Hayssol وRabbi Bension والدكتور Hefman حيث أعرب لهم عن تعاطفه مع الحركة الصهيونية وتمنياته بنجاحها⁽²³⁾، ولهذا لم ترتدع الحركة الصهيونية للتهديدات الفرنسية فقد أثبتت محفوظات أمانة السجل العقاري في الجنوب - صيدا - عن تسجيل أراضٍ باسم «الشركة اليهودية الاستعمارية بفلسطين» في سهل الخيام وما زالت للآن مدونة باسمها. كما لا يزال يحتفظ الصهيوني الفرنسي هنري فرنك بأراضٍ مسجلة باسمه في هذه المنطقة وتعود لتاريخ عام 1933⁽²⁴⁾. وتبع ذلك مطالبة Kadmi Cohen بإنشاء إمبراطورية صهيونية تشمل الجزء الأكبر من سوريا والعراق⁽²⁵⁾. فيما زار المندوب السامي البريطاني بيروت إثر الاضطهادات النازية لليهود. وقد شاع حول الزيارة أخبار مفادها إسكان خمسين ألف صهيوني في لبنان. وعزّز من صحة هذه الإشاعة زيارة البارون روتشيلد للبنان حتى يفتح ولاية الشأن بهذا الأمر⁽²⁶⁾. وترافقت الزيارات مع كشف الصحف اللبنانية عن تسلّل يهودي إلى بلدان المشرق من أنحاء مختلفة في العالم للإقامة فيها. وقد لعبت الجالية اليهودية في لبنان دوراً في هذا الموضوع بما كانت تقدّم من التسهيلات اللازمة لإقامتهم، وتشير جريدة النهار من مراسلها في صيدا أن البوليس اعتقل 12 يهودياً كانوا يختبئون في بستان يملكه اليهودي اسحق ديوان وتبيّن أنهم يحملون جوازات سفر تجيز لهم الإقامة في سوريا ولبنان⁽²⁷⁾. تجدر الملاحظة أن المركز الرئيسي للتهريب كان في بيروت في حارة اليهود (وادي أبو جميل) وبين أفرادها ديب سرور بوندي - ميير بوندي واسحق الخاسكي ويرأس هؤلاء شخص اسمه مصطفى سلطاني⁽²⁸⁾.

في هذه الفترة وصل حاييم وايزمان إلى بيروت عام 1934 وقام بزيارات شملت المفوض السامي الفرنسي والبطريرك الماروني وبعض الشخصيات السياسية اللبنانية. وبالرغم من أن هذه اللقاءات أثارت ريبة الأوساط الوطنية حيث وصفتها جريدتا النهار والأحرار بالزيارة الشاذة، فإن ما تسرّب من مضمونها موافقة المفوضية الفرنسية على توطين اللاجئين اليهود الألمان في مناطق سهلية في أعالي الجزيرة في سوريا، لكن وايزمان فضّل أمكنة في الجنوب قريبة من الحدود⁽²⁹⁾.

كان الإصرار الصهيوني على الاستيطان في الجنوب مبعث قلق للسلطات الفرنسية نظراً لانعكاسه السلبي على علاقتها مع أهالي الجنوب والقرى اللبنانية المعادية للصهيونية.

Revue de Liban, no. 3, novembre 1928, Paris.

(23)

وثيقة رقم (2).

(24)

Kadmi-Cohen: L'Etat d'Israël, Paris, 1930, p. 94.

(25)

جريدة القلم الصريح، 3 تموز 1933، مرجعيون - لبنان.

(26)

جريدة النهار، 1933، ملحق النهار.

(27)

جريدة النهضة، عدد 831، 2، 1937، بيروت.

(28)

Edmond Rabbath: Unité syrienne et devenir arabe, Paris, 1937, p. 357-358.

(29)

عندها أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً رقم L.R16 بتاريخ 8 كانون الثاني عام 1934 يمنع على الأجنبي شراء أراضٍ على الحدود إلا بموجب ترخيص من رؤساء الدول أو الحكومات الواقعة تلك العقارات في أراضيها. وأُرفق في اليوم التالي بقرار رقم L.R 17 أكثر تحديداً - أي بشأن مشترى العقارات في المناطق اللبنانية والسورية المحاذية لفلسطين وهي أقضية صور ومرجعيون والقنيطرة ودرعا والزوية⁽³⁰⁾.

في هذا الظرف تكثفت حركة الضغط الصهيوني في باريس باتجاه استيطان يهودي في لبنان، في حين بذل السناتور الفرنسي - المؤيد لليهود - Justin Godard جهوداً لدى الخارجية الفرنسية. انتقل حاييم وايزمان إلى بيروت لإقناع بعض الأوساط اللبنانية بهذه الطروحات. في عام 1936 توضّح المدى الذي قطعتة الحركة الصهيونية في هذا الموضوع. فقد كشف إميل إدّه علانية عن تعاطفه مع الحركة الصهيونية عندما وافقت حكومته على الاشتراك في معرض تل أبيب الذي قاطعه العرب، وفي البرقية التي أرسلها إلى إدارة المعرض يوم افتتاحه يهنئها باسم لبنان. وفي منتصف العام نفسه نشرت الصحف اللبنانية نقلاً عن المفوض السامي الفرنسي (دي مارتيل) موافقته على هجرة يهودية إلى سوريا ولبنان، شرط أن يحمل القادمون الجدد رؤوس أموال يهودية لتأسيس مصالح أو بهدف استثمارات أخرى، باستطاعتها تشغيل يد عاملة محلية، واستبعاد كل خلفية صهيونية في التمرکز المكثف⁽³¹⁾. وقد وافق البطريرك الماروني على هذا الاتفاق في تصريح نشرته جريدة البلاد بتاريخ 3 آب يعرب فيه عن تأييده لإقامة اليهود في لبنان بشروط محددة⁽³²⁾. كما طلب القائد الفرنسي والحاكم الإداري للبنان الجنوبي بتشكوف من قائمقام صور ومرجعيون «السرعة القصوى بلائحة أسماء الملاكين اللبنانيين في أراضي فلسطين»⁽³³⁾. وترافق ذلك مع كلام يطال شركة فرنسية تسعى لشراء أراضٍ على الحدود اللبنانية - الفلسطينية ولحساب الحركة الصهيونية⁽³⁴⁾. وكان من المساهمين في هذه الشركة الرئيس إدّه والنائب خير الدين الأحذب - الذي أصبح أول مسلم يتولى رئاسة الحكومة اللبنانية - وكانت مهمته تسجيل الأراضي التي تباع ويكون نصيبه من الربح أربعين في المائة. ولم تكن يومئذ المهمة بسيطة فكان على الأحذب أن يحصل على إذن خاص من الحكومة بموجب قرار المفوضية الفرنسية التي منعت بيع الأراضي للأجانب في المنطقة المتاخمة لحدود فلسطين إلا بموافقة رئيسها⁽³⁵⁾. فضلاً عن أن الظرف الداخلي اللبناني لم يكن مؤاتياً للقيام بهكذا أعمال ولا

Archives nationales, Beyrouth, Dossier no. 66, carton no. 8. (30)

Revue internationale du travail, mai 1936, Genève, p. 760. (31)

Edmond Rabbath, op. cité, p. 359. (32)

حسن دياب: تاريخ صور الاجتماعي 1920 - 1943، دار الفارابي، بيروت، 1988، ص 109. (33)

مجلة العرفان، مجلد 28، ج 1، 1938، ص 98، صيدا. (34)

الاستاذ إدّه بقلم خير الدين الأحذب، مستقاة من مجموعة أبحاث قديمة في العهد الجديد، مطبعة دار الفنون، بدون تاريخ، مصر، ص 10 و 11. (35)

سيما في الجنوب حيث كانت الانتفاضة المسلحة الفلسطينية عام 1936 تحظى بدعم كبير في هذه المنطقة وتعاقب الضالعين في بيع أراضيهم لليهود⁽³⁶⁾.

بالرغم من ذلك فإن الانتفاضة الفلسطينية المسلحة مع المساندة العربية لم يتعد أثرها ساحتها الداخلية الضيقة وظلت مجرد أعمال مشاغلة بدائية لا تقاس بحجم الاندفاع الصهيوني في فلسطين والتآمر الغربي المساند له، ولهذا مضت الحركة الصهيونية في سعيها لاستيطان مناطق في الجنوب. في عام 1939 كتب الصحفي ألفرد أبو سمرا في جريدته القلم الصريح الصادرة في مرجعيون تحت عنوان «إنشاء وطن صهيوني صغير في جنوب لبنان». وقد أشار فيه «وصلنا أن هناك مساع عديدة تبذلها بعض الأوساط الإنكليزية واليهودية في باريس لتحقيق مشروع جديد يقضي بإسكان ثلاثمائة عائلة صهيونية في لبنان الجنوبي على الحدود الفلسطينية... على أن المناطق التي تطمح إليها الصهيونية مرجعيون الشهيرة بمرجها الخصب الفسيح الذي تملك الصهيونيون فيه قسماً كبيراً على حدود المطلة في منطقة النفوذ الفرنسي»⁽³⁷⁾. وفي عام 1941 كتب الصحفي أبو سمرا «عند دخول الحلفاء لبنان كنا نسمع نحن الذين على الحدود من أفواه الصهيونيين عسكريين ومدنيين أن حدودهم تنتهي في قرية مشغرة. وفي سنوات الحرب الثانية أكملوا مشترياتهم على الحدود وتثبيت المشتريات بأسماء عربية مشوهة ربما كان أصحابها الأصليون صهيونيين»⁽³⁸⁾.

وخلال هذه المرحلة استطاعت الحركة الصهيونية أن تشبك علاقة مع أعلى رأس في هرم السلطة اللبنانية. وحسب الأرشيف البريطاني أن ممثل حكومة لندن في بيروت رفع إلى وزارة خارجية بلاده تقريراً عام 1943 يشير فيه إلى أن رئيس الجمهورية اللبنانية السابق ألفرد نقاش لبى دعوة الوكالة اليهودية لزيارة تل أبيب، وقد التقى النقاش في الناقورة مع مهندس في مصلحة مياه تل أبيب واقترح عليه أن يزور ابن عمه ألبرت نقاش الولايات المتحدة الأميركية ليدرس مشاريع يهودية مختلفة تتعلق بمشاريع صناعية في لبنان وفي تخطيط ري يغطي جبل عامل والقسم الشمالي من فلسطين الذي تهتم به مصلحة مياه تل أبيب⁽³⁹⁾. كما تداولت الصحف اللبنانية أخباراً عن زيارات لفنيين يهود إلى مناطق الحدود ووضع خرائط لها وتصويرها وأخذ عينات من ترابها. وفي عام 1945 استولى الصهاينة على مناطق الحزام في عديسة ومرجعيون وشادوا فيها البنايات. وفي العام نفسه ارتفعت أصوات صناعية جنوبية تحذر من خطر تدفق المصنوعات الصهيونية إلى الأسواق اللبنانية. وقد ورد ذلك في مذكرة رفعها رئيس غرفة تجارة وصناعة صيدا إلى رئيس الجمهورية بشارة الخوري: «إن الصناعة

(36) وثيقة غير منشورة، تقرير قاشقاص صور تاريخ 1939/3/21، عدد 72.

(37) جريدة القلم الصريح، مرجعيون - لبنان، 13 أيار 1939.

(38) المصدر نفسه، 31 أيار 1946.

(39) Foreign office, 226 document, no. 224b, 5 mai 1993.

الصهيونية في فلسطين يُخشى منها لأنها تقتحم أسواقنا وتنافسنا منافسة خطيرة لأن تلك الوكالات المنظمة تنظيماً محكماً تدعمها الأموال الصهيونية التي تفيض عليها من الخارج وتهدد صناعتنا الوطنية⁽⁴⁰⁾. مع ذلك لم تحزم الحكومة اللبنانية أمرها في التصدي لهذه الأخطار بل اكتفت بإصدار قرار في 6 شباط عام 1946 لا يمسّ جوهر ما تتوخّاه غرفة صناعة صيدا إذ اكتفت بالقول «تمدد المهل في ما يختص بإنهاء البضائع اليهودية المستوردة بموجب إجازات خاصة»⁽⁴¹⁾.

والواقع أن قوى سياسية لبنانية آنذاك كانت تعمل على جعل لبنان كياناً طائفيّاً، ووجدت في المشاريع المطروحة على ساحة المشرق العربي مبتغاها للوصول إلى أهدافها. ولهذا راحت تنسّق في مواقفها مع دعاة الكيان الصهيوني وأصحاب مشروع سوريا الكبرى. وكانت خريطة الجنوب تتداول للمقايضة في إطار هذا البازار من الطروحات المشبوهة. في 2 تشرين الأول 1947 كتبت مجلة كل شيء وتحت عنوان «مؤامرة بدأها إده ويكملها المطران»: «... وجاءت رحلة إميل إده إلى باريس في صيف عام 1946 وعلّق عليها الأنصار وقلول الرجعية الآمال الجسام»...

لكن إميل إده ولّى وجهه شطر بن غوريون الزعيم الصهيوني الذي كان في الوقت نفسه في باريس. وحاول الرجلان عقد محالفة تقرّ بتقسيم فلسطين وتحقيق سوريا الكبرى وسلخ بعض أجزاء من لبنان وضم قسم منها إلى سوريا الكبرى والقسم الآخر إلى الدولة الصهيونية الجديدة... وقد ساعد الأستاذ إميل إده في تهيئة الجو لمشروعه وجود المسيو شوفيل في وزارة الخارجية. وقد تمكّن هذا من تنظيم اجتماع حضره بلوم وبن غوريون والمسيو بركس رئيس حكومة اليهود في المنفى والمسيو لوسيه مستشار المفوضية الفرنسية في بيروت والأستاذ إده نفسه واتفقوا على السعي لتنفيذ المشاريع التالية:

أولاً: مشروع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

ثانياً: مشروع إنشاء وطن قومي للمسيحيين.

ثالثاً: مشروع سوريا الكبرى⁽⁴²⁾.

ولادة إسرائيل/ ويبقى الجنوب الهدف

كانت أكثرية النخب اللبنانية ومن كل الطوائف تدرك الخطر الصهيوني وانعكاساته على لبنان. وعندما اتخذت الأمم المتحدة قراراً بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947 بتقسيم فلسطين شهد لبنان ردود فعل رسمية وشعبية وحزبية عامة شاجبة لهذا القرار. وفي

Archives nationales libanais, Beyrouth, Dossier no. 3, Carton, no. 7.

(40)

Ibid., no. 2350 le 6 fevrier 1946.

(41)

مجلة كل شيء، 2 ت، 1947، بيروت.

(42)

مداخلة للنائب هنري فرعون اعتبر أن قيام الدولة اليهودية يهدّد لبنان وأراضيه وجيشه⁽⁴³⁾. فيما صرح رياض الصلح «أن فلسطين تشكّل خطراً على لبنان إذا لم تكن عربية مستقلة. إن لبنان مهدّد أكثر من سواه من البلدان العربية لأن مطامع الصهيونية ستتّجه نحو الشمال»⁽⁴⁴⁾. وكانت ردة الفعل الشعبية عنيفة تجسّدت بولادة فرق المتطوعين في أنحاء لبنان كافة وجمع الأموال لشراء متطلبات المواجهة. وفي إطار هذا الإدراك للخطر يفهم القرار اللبناني بإشراك الجيش اللبناني في الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1948 حيث استطاع بإمكانياته المتواضعة عدة وعدداً من التصدي لهجمات الصهيونية المتتالية على المناطق اللبنانية الحدودية، وحقق نصراً في معركة المالكية أتاح فتح طريق الجليل الأعلى للقوات العربية ولقوات جيش الإنقاذ. وبعد وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 29 أيار 1948، استمرّ الجيش اللبناني يساند جيش الإنقاذ برئاسة فوزي القوقجي ويمدّه بالسلح والمؤن وكذلك جيش الجهاد، ووضع النقيب في الجيش محمد زغيب في تصرف أحمد الأسعد لقيادة مجموعة المتطوعين⁽⁴⁵⁾. والحقيقة أن اللبنانيين على اختلاف طوائفهم وميولهم شاركوا بجهود متنوعة، كل في مجال عمله، من أجل دعم القضية الفلسطينية وتأييدها والتخفيف من معاناة اللاجئين. تلازم ذلك مع موقف بارز للمفكر ميشال شياح أطلقه بعد يومين من ولادة إسرائيل دعا فيه إلى المقاومة العربية التي يصفها بأنها ليست أمراً لازماً فحسب، إنها الأمر الحيوي، وتنبا بأنها «سوف تضحي مع الزمن بالنسبة إلى الشرق الأدنى من اليابسة إلى مصر قضية حياة أو موت، حقاً واقعاً»⁽⁴⁶⁾.

وخلال الحرب العربية عام 1948 لم يغب جنوب لبنان عن دائرة اهتمامات الخطط الاستيطانية الصهيونية حيث كلف قائد لواء الكرمل مهمة احتلال جنوب لبنان. واعتبر بن غوريون في مذكراته «أن الحلقة الأضعف في التحالف العربي هو لبنان... ويجب إقامة دولة مسيحية فيه يكون نهر الليطاني حدها الجنوب وسن عقد حلفاً مع هذه الدولة»⁽⁴⁷⁾. ولهذا بقيت جبهة الجنوب عرضة لاعتداءات الصهاينة ولمجازرهم كالتّي حصلت في قرية حولة وغيرها من القرى الجنوبية. وحسب مذكرات السفير كاظم الصلح في كل يوم كان يسقط جريح أو أكثر وقتيل وقتيلان من المدنيين اللبنانيين برصاص اليهود بهدف تهجير الجنوبيين⁽⁴⁸⁾. وأعقب ذلك إغلاق محكم للحدود بين لبنان وفلسطين، وأسدل الستار على علاقة حميمة متميزة في عمق الزمن. وأصبحت الحدود مصدر بؤس

Nasri Antoine Diab: L'année de Destin, édition F.M.A, Beyrouth, 1993, p. 169.

(43) جريدة النهار، 10 ك، 1، 1947.

Nasri Antoine Diab: L'année de Destin, p. 198.

(44) وزارة الدفاع - الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، طبعة أولى، 1973، بيروت، ص 548.

(45) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق، ج 1، 1996، ص 271.

(46) مخطوطة غير منشورة في الارشيف الشخصي للسفير كاظم الصلح.

وشقاء بعدما كانت مصدراً للرخاء والازدهار والتواصل. وخسر اللبنانيون أراضيهم في مناطق خصبة في الجليل الفلسطيني. وبلغ عدد اللبنانيين أصحاب الأملاك في الحولة التي وضع الصهيونيون أيديهم عليها 210 أشخاص تقدموا بعريضة عام 1951 إلى الحكومة اللبنانية يلتمسون فيها أن تعاملهم الحكومة بالمثل بعد الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بتسليم أملاكهم التي استولت عليها في الحولة إلى المهاجرين اليهود⁽⁴⁹⁾. لكن الخطر على الجنوب ما زال ماثلاً وفي كل المشاريع الصهيونية الغربية على السواء ولا سيما من قبل الولايات المتحدة الأميركية بغية إرساء أرضية للتعامل المباشر بين العرب واليهود. في عام 1953 أطلقت حكومة واشنطن مشروع (إريك جونستون) لاستثمار حوض الأردن. وجرّت مفاوضات منفصلة بين العرب وإسرائيل لمدة سنتين. لكن حكومة تل أبيب استنكفت عن المضي في المباحثات لأنه لم يتم دمج نهر الليطاني في المشروع المقترح، وطرحت مشروع كوتون سنة 1954 كرد فعل وأعلنت فيه خطاً مفصلاً بالنسبة إلى الليطاني⁽⁵⁰⁾. وفي 16 أيار أكد رئيس الأركان الإسرائيلي موشي دايان في اجتماع لمسؤولي الدفاع والخارجية على إعادة تنفيذ مخطط بن غوريون وذلك «بضم كافة الأراضي الموجودة في جنوب الليطاني»⁽⁵¹⁾.

بالمقابل كان النظام اللبناني آنذاك يعيش تحت هاجس الاستيلاء الصهيوني على الجنوب ولم يعمد إلى استراتيجية للمواجهة بل كان أسير هذا الخطر. وما الخبر الذي ورد في جريدة النهار بتاريخ 3 آب 1955 إلا دليلاً لواقع العجز اللبناني «فقد تقدم أحد موظفي المجلس النيابي بطلب إلى بنك التسليف الزراعي للحصول على قرض مالي، وأرفق طلبه بوثائق ومستندات عقارية تزيد على قيمة القرض المطلوب عشرة أضعاف. ودرس مجلس الإدارة الطلب وفحصه وأجاب أن البنك لا يستطيع الموافقة على طلب الموظف لأن الأراضي الواقعة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية غير مضمونة»⁽⁵²⁾.

وبالفعل راحت إسرائيل تقتنص الفرص المناسبة لبلوغ هدفها في الجنوب. وفي حين أن لبنان لم يشترك في حرب حزيران عام 1967 أقدمت حكومة تل أبيب على احتلال مزارع شعبة الاستراتيجية وشردت أهلها⁽⁵³⁾. وفي 14 آب أعلن وزير خارجيتها عن إلغاء

(49) جريدة الزمان، 7 و 2 ك 1951، بيروت.

(50) وزارة الدفاع - الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، مصدر مذكور، ص 525.

(51) وزارة الإعلام اللبنانية: الجنوب اللبناني 1948 - 1986، حقائق وأرقام، ص 57.

(52) جريدة النهار، 3 آب 1955.

(53) عدد المزارع التي احتلتها إسرائيل خلال حرب 1967 في منطقة الجنوب:

1 - مزرعة المعز

2 - خلة غزالة

3 - مزرعة زبدین

4 - مزرعة برتعا

5 - مزرعة الربرة

6 - مزرعة بيت اليراق

اتفاقية الهدنة مع لبنان. وأعقبه تصريح لوزير الدفاع في تشرين الأول جاء فيه «أن حدود إسرائيل طبيعية مع جاراتها باستثناء لبنان». وفي شباط 1968 أوردت مجلة **إيكونوميست** أن مياه الليطاني سوف تستثمر يوماً على وجه إقليمي⁽⁵⁴⁾.

وأخيراً باشرت إسرائيل في تنفيذ مخططها التوسعي في الجنوب عندما استولت على منطقة الليطاني عام 1978 وراحت تستولي على مياه النهر. وقد أشار إلى ذلك تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الأسكوا) الذي وُزِعَ في عمان أيار 1993، واستخدمت في ذلك مضخات قدرتها 150 مليون متر مكعب سنوياً وضعت تحت جسر الخردلي. وبعد غزو لبنان عام 1982 قامت بحفر نفق طوله 18 كلم يربط الليطاني بفلسطين المحتلة. ويفيد تقرير الأسكوا أن إسرائيل تستخدم مياه الوزاني واقتطعت المنطقة المحيطة بالنبع. ومدت أقنية تجاه فلسطين المحتلة حيث تستغل إسرائيل نسبة كبيرة من طاقة نهري الوزاني والحاصباني⁽⁵⁵⁾.

إن ما يجري الآن في جنوب لبنان وبالتحديد في المنطقة المسماة بالشريط الحدودي يشبه إلى حد كبير انتشار الأخطبوط الاستيطاني في الضفة الغربية. ولقد قطعت إسرائيل أشواطاً في سياسة مصادرة الأراضي في الجنوب وذلك حينما أعلنت أنها ستشتري تلك المساحات التي كانت قد وضعت يدها عليها لدواعٍ عسكرية. وأشار تقرير صادر عن قوات الأمم المتحدة لمراقبة السلام عام 1980 ومن موقعها في الجولان بسوريا والتي تطل على جنوب لبنان، الكشف عن وجود مواقع إسرائيلية ثابتة في الأراضي اللبنانية: في علما الشعب والعديسة والخيّام على مساحة تبلغ 45 هكتاراً. وفي 8 تشرين الأول تحدثت جريدة النهار عن ضم إسرائيل 1800 دونم تقريباً إلى أراضيها في منطقة العديسة على مرتفعات تطل على العرقوب⁽⁵⁶⁾. وبموازاة ذلك توالى الدعوات المشجعة على السير في خطوات أبعد في تحقيق الأطماع الصهيونية. في أواخر كانون الثاني 1984 هياً حوالي العشرين من اليهود المتطرفين أنفسهم لإقامة أول مستعمرة إسرائيلية في لبنان بإذن أو بدون إذن رسمي حسب أحد القائمين بالمشروع يوري هيلر. وقد أعطى عدة نواب إسرائيليين آراء مشجعة لهذا الاتجاه. كما أوردت جريدة **الجيروزايم بوست** في 22 شباط 1985 عن الوزير الإسرائيلي السابق للبحوث والعلوم

7 - مزرعة برحتا

8 - مزرعة كفر دوره

9 - مزرعة العقاسب

10 - مزرعة رمثا

كما احتلت إسرائيل مساحات واسعة من أراضي جبل الشيخ اللبنانية الجنوبية: النصار - الشحل - السواقي - جورة العليق.

(54) وزارة الدفاع - الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: مصدر مذكور، ص 574 - 527 - 526.

(55) د. سامر مخيم - خالد حجازي: مصدر مذكور، ص 137.

(56) وزارة الإعلام اللبنانية، مصدر مذكور، ص 22.

يوفال نعمان ورئيس الحزب الوطني (هتحياء) أن على الحكومة الإسرائيلية ضم مناطق جنوب لبنان كافة الممتدة بين الحدود الإسرائيلية والليطاني⁽⁵⁷⁾.

ويندرج في إطار هذا الوضع محاولة إسرائيل خلق واقع جديد في المنطقة المسماة الشريط الحدودي تكون أداة لها في اختراق نسيج المجتمع اللبناني واللعب على انقساماته الطائفية وتوظيفها في الضغط على الحياة السياسية فيه بما يخدم أهدافها التوسعية. وإذا ارتضت الحركة الصهيونية في مسلكها ببعض المناطق في فلسطين أو جنوب لبنان فليس هذا في نظر بن غوريون أول مساومة تكتيكية في نهجها. لقد أقدمت في ماضيها على كثير من المساومات دون أن تسمح لها أن تنعكس سلباً على تشبّثها بأهدافها الاستراتيجية. لذلك أن تصريحات قادة إسرائيل في هذه الفترة عن رغبتهم في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 والذي مرّ عليه أكثر من عشرين سنة لا يلامس حقيقة نواياهم التوسعية. إن الغاية تلميع صورة إسرائيل المشوّهة أمام الرأي العام العالمي والذي يحملها مسؤولية استنكافها عن مسيرة السلام في الشرق الأوسط. واستتباعاً امتصاص لمطالبية تتوسع باستمرار في مجتمعها من أجل الانسحاب من طرف واحد من لبنان بعدما أثبتت المقاومة الوطنية اللبنانية بكل انتماءاتها القدرة على التحدي والتصدي للكيان الصهيوني وعاملاً ضاعطاً عليه وباعثاً على إثارة الارتباك والخوف في صفوف جيشها.

(57) المصدر نفسه، ص 63.